

Distr.  
GENERAL

A/47/902  
4 March 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

## الجمعية العامة



## الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون  
البند ٦٣ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها  
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم طيا رسالة من وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد أ. ف. كوزيريف، بشأن  
تقريركم المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة".

وأرجو من سيادتكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة  
والأربعين للجمعية العامة، وذلك في إطار البند ٦٣ من جدول الأعمال "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات  
التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة".

المخلص

ي. فورنتسوف

سيدي،

كان تقريركم المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" موضع اهتمام كبير في الاتحاد الروسي. ونحن نعتبر هذا التقرير بمثابة مبادرة هامة جاءت في حينها.

والتقرير يثبت على نحو مقنع أن ثمة أهمية كبيرة ومتزايدة للتدابير الفعلية لنزع السلاح في إطار الظروف الدولية الجديدة. وبوسع هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميدان نزع السلاح أن تصبح وسيلة أكثر فعالية للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وخاصة في ظل الأحوال السائدة في العالم بعد فترة التكتلات. ومن رأينا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على القضايا التالية ذات الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح.

أولى هذه القضايا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نشاطا دبلوماسيا مكثفا في مجال تنظيم الأسلحة ونزع السلاح، وهذا النشاط أدى في النهاية إلى إبرام اتفاقات لنزع السلاح لم يسبق لها مثيل. ومن بين هذه الاتفاقات، التي تعد أكثر أهمية من غيرها، المعاهدة المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ولقد برزت اليوم القضايا المتصلة بالتنفيذ الدقيق والمستمر للاتفاقات الرئيسية التي أبرمت مع التعبئة القصوى للموارد المتوفرة لتحقيق هذا الغرض. وثمة أهمية، في نفس الوقت، لإيجاد توازن بين ديناميات عملية القضاء على الأسلحة وبين بلوغ نمو اقتصادي مطرد في تلك البلدان التي تتحمل عبئا مرهقا بسبب نزع السلاح. ولا معنى في هذا المضمار للانتقال فجأة من سباق جامح للتسلح إلى تسابق أرعن في مجال نزع السلاح.

وتجربتنا تفيد أن ثمة صعوبة بالغة في قيام أي بلد بمفرده بالقضاء على الآثار المشوهة للاقتصاد العسكري. والامتنال للالتزامات التي تقضي بها الاتفاقات القائمة يكلف روسيا وحدها مبلغا يتجاوز الدخل القومي لبعض البلدان المتقدمة النمو نسبيا. وبالتالي، فثمة أهمية قصوى، لوضع استراتيجية فعالة لتهيئة مشاركة دولية تتولى القضاء على الأسلحة بشكل عملي إلى جانب إعادة تنظيم الصناعات العسكرية. وروسيا لا تطالب لنفسها بمعاملة خاصة. فهذه المشاركة لازمة لكافة البلدان، سواء كانت متقدمة النمو أم نامية.

وبوسع الأمم المتحدة أن تقدم مساهمة كبيرة في هذه الجهود، فهي تعد محفلا مناسباً لإجراء حوار بشأن التحول. وهي تستطيع، في نفس الوقت، أن تشجع الدول على اتخاذ خطوات عملية لاجتذاب الاستثمارات في الصناعات المتحولة والصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، ووضع معايير منطقية للصادرات وخاصة صادرات الأسلحة الدفاعية، وتحويل الموارد المتولدة على هذا النحو لمجابهة متطلبات التحول.

والقضية الثانية تتمثل في أن روسيا قد ناصرت دائما مبدأ اتخاذ تدابير فعالة من أجل تعزيز نظم عدم الانتشار القائمة. والعنصر الأساسي، في هذا المقام، هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحويلها إلى اتفاق عالمي غير مقيد بأي حدود زمنية، مما يشكل، في نظرنا، هدفا رئيسيا من أهداف مؤتمر الاستعراض المعني بهذه المعاهدة، الذي سينعقد في عام ١٩٩٥.

ونحن نشعر بقلق بالغ لأن الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار هذه تحوطه أحيانا شروط إضافية، ويجري وصفه باعتباره "تنازلا" للمجتمع الدولي، وأن على هذا المجتمع "أن يدفع ثمننا لذلك". ومن رأينا أن هذا النهج ينبغي أن ترد عليه الأمم المتحدة بطريقة مناسبة، وذلك من منطلق القرارات التي اتخذها مؤتمر قمة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

والقضية الثالثة تتمثل في أن التخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية التي لدى روسيا والولايات المتحدة، والتي ستصل بهذا النوع من الأسلحة إلى مستوى منخفض، تجعل من حق المجتمع العالمي أن يتوقع مشاركة الدول النووية الأخرى - المملكة المتحدة وفرنسا والصين - في عملية نزع السلاح النووي هذه في المستقبل المنظور.

ووقف النشاط في مواقع إطلاق الأسلحة النووية بروسيا والولايات المتحدة وفرنسا من شأنه أن يهيئ ظروفًا مواتية لحل مشكلة "حظر التجارب النووية". وتؤكد روسيا استعدادها للمشاركة في القيام على نحو عاجل بوضع معاهدة دولية تفرض حظرا كاملا على التجارب النووية. ومن واجب كافة الدول أن تضاعف جهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وأن تستخدم، في جملة أمور، إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح.

والقضية الرابعة تتمثل في أن ترتيب الأولويات على هذا النحو في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف من شأنه أن يسلط الضوء على مهمة "تعزيز فعالية الآلية الدولية المتعلقة بالمناقشات والمفاوضات" في هذا الميدان. والآليات القائمة في هذا الشأن - وهي اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة ولجنة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح - بحاجة إلى إعادة تشكيل على نحو دقيق شامل، مع تحسين التنسيق المشترك للأنشطة. ويشكل دمج مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي في اللجنة الأولى خطوة إيجابية بالفعل تعكس نهجا شاملا حديثا لتناول هذه المسائل. ومن الأهمية بمكان أن يكفل استمرار هذا النهج على نحو مضطرد، مع الإدراك التام لكافة أبعاد الأمن الدولي، بما فيها أبعاده الاقتصادية والبيئية. وهذه القضايا تتطلب مزيدا من الترشيح لأعمال اللجنة الأولى.

إن روسيا تنظر نظرة إيجابية إلى تلك العملية، التي بدأت بالفعل، وهي عملية إعادة تنشيط لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وعلى المدى الأطول أجلا، ينبغي أن تتجه اللجنة إلى القيام، قبل عملية التفاوض، بتفصيل قضايا محددة تجري إحالتها فيما بعد للمحافل التفاوضية، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح.

كذلك فمؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى إعادة التشكيل. وينبغي له أن يتحلى بالمرونة في أشكال وطرق عمله، مع الاحتفاظ بصفته الأساسية كهيئة تفاوضية. وقد يتحول المؤتمر، على المدى الأطول أجلا، تحولاً مثمراً بحيث يصبح "محفلًا شاملاً" فريداً من نوعه، يمكن الاضطلاع في إطاره بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتدابير بناء الثقة والوضوح. ومن رأينا أن هذه المقاصد من شأنها أن تستفيد من توسيع نطاق هذه الهيئة التفاوضية توسيعاً كبيراً من خلال إدخال الدول التي طالبت بالعضوية رسمياً حتى الآن، مما يعني زيادة عدد أعضاء المؤتمر بمقدار مرة ونصف. ومن الممكن في ذلك الوقت تناول مسائل الإصلاح العملي للمؤتمر، مع مراعاة مساهمة الأعضاء الجدد في تشكيل طابع هذا المحفل.

ومجمل القول، ان هناك حاجة إلى تزويد نظام الآلية العالمية لنزع السلاح بمزيد من الاتساق التنظيمي و "الصلابة" الخاصة. ونحن نؤيد أيضاً تعزيز ودعم هياكل نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

والقضية الخامسة تتمثل في أنه ينبغي القيام، على صعد أخرى، بتنفيذ عملية دمج الرقابة على الأسلحة في السياق الواسع النطاق المتعلق بصون الأمن الدولي. ومن رأينا أن هناك عنصراً أساسياً لعمليات حفظ السلم المضطلع بها تحت علم الأمم المتحدة، وهو القيام في وقت لاحق بوضع اتفاقات فعالة من شأنها أن تكفل عدم استئناف العمليات العسكرية، مع توفر قاعدة "نزع سلاح" قوية. ومن المساهمات الهامة، التي يمكن الاضطلاع بها في هذا الشأن، العمل بصورة أوسع نطاقاً على تطبيق تجربة إزالة آلة الحرب العراقية تحت رقابة الأمم المتحدة، والاضطلاع بعمليات صنع السلم في يوغوسلافيا وكمبوديا وفي مناطق أخرى من العالم، وذلك في صورة تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة على سبيل المثال.

وبوسع الأمم المتحدة أن تنظر في مسألة وضع "مدونة قواعد سلوك" خاصة للأطراف في النزاعات الناشئة بين الدول، ومن شأن هذه المدونة أن تتضمن، من بين تدابير تقييدية أخرى، حظر استخدام الطائرات العسكرية وشبكات المدافع الصاروخية، وكذلك حظر استخدام تكنولوجيا المدرعات في مرحلة لاحقة، وهذه التدابير يمكن أن تشمل وقف عمليات نقل هذه الأسلحة لأطراف النزاع، ووضع طريقة للإشراف على مدى الامتثال لنظام عدم استخدام شبكات أحدث الأسلحة، وتبادل المعلومات بشأن انتهاكات هذا النظام، ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراء قسري ضد الأطراف المتعارضة في حالة استخدامها للطائرات العسكرية أو شبكات المدافع الصاروخية.

ومن الجدير بالمحاولة أيضاً أن يكون هناك تحديث للشرط المتعلق بالتدابير المؤقتة التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها في إطار المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، بغية تهدئة الأزمات الخطرة والصراعات الإقليمية. وثمة تدابير إضافية قد تتضمن وقف إطلاق النار، والفصل بين الجانبين المتنازعين، وإقامة مناطق مجردة من السلاح وممرات "إنسانية".

سيادة الأمين العام

إن الأمم المتحدة، التي تأسست في ظل أنبل الأهداف عقب انتهاء أكثر الحروب دماراً، قد اضطلعت بمهمتها الأساسية - وهي تلافي وقوع حرب جديدة - إبان فترة تعدد من أكثر الفترات تعقداً وتهديداً للسلام في تاريخ البشرية.

ومنظمة الأمم المتحدة تواجه اليوم تحديات جديدة. وثمة دور هام في أنشطة المجتمع العالمي ينبغي أن يكرس من أجل إضفاء طابع التكامل والشمولية والحيوية على الأنشطة المبذولة في ميدان الرقابة على الأسلحة.

وتفضلوا، ياسيدي، بقبول تأكيداتني بأسمى آيات الاحترام.

أ. كوزيريف  
موسكو، ٢ آذار/مارس ١٩٩٣

- - - - -